

سلسلة بحثية تصدرها الإدارة
العامّة للبحوث والإحصاء

بنك السودان المركزي

الإصدار رقم (7)

خلال الفترة (1982-2004)

:.....

حيدر عباس حسين
مصطفى إبراهيم عبد النبي
سلمى محمد صالح يحيى

تنويه :

كل ما يرد في هذه الإصدار من وجهات نظر وآراء لا تمثل بالضرورة رأي بنك السودان المركزي إنما تقع المسؤولية على الكاتب.

حقوق الطبع محفوظة لبنك السودان المركزي 2006م
(توزع مجاناً)

ديسمبر 2005م

رقم الصفحة	الموضوع
5	المقدمة
7	الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة
8	تعريف سعر الصرف
8	النظريات التي يقوم عليها سعر الصرف
10	أنواع سعر الصرف السائدة
12	محددات سعر الصرف
17	الفصل الثاني: تطور سعر الصرف في السودان
17	سعر الصرف خلال الفترة (1956-1978)
17	سعر الصرف خلال الفترة (1979-1984)
19	سعر الصرف خلال الفترة (1985-1989)
20	سعر الصرف خلال الفترة (1990-1996)
21	سعر الصرف خلال الفترة (1997-2001)
21	سعر الصرف خلال الفترة (2002-2004)
25	الفصل الثالث: تحليل محددات سعر الصرف
25	تحديد متغيرات النموذج
26	متغيرات النموذج
27	نتائج تحليل متغيرات النموذج
29	الفصل الرابع: الخلاصة والتوصيات
29	الخلاصة
30	التوصيات
31	المصادر والمراجع

توطئة :

درجت الإدارة العامة للبحوث والإحصاء على إصدار سلسلة من الدراسات والبحوث التي تتناول أحد الموضوعات المصرفية والاقتصادية، وذلك بهدف نشر الوعي المصرفي والاقتصادي بين الجمهور، وفي هذه الإصدار التي تحمل الرقم (7) يتم التركيز على معرفة العوامل المحددة والمؤثرة على سعر الصرف في السودان خلال الفترة (1982-2004). هذا، فقد تناولت الدراسة الموضوع في أربعة فصول، حيث تعرض الفصل الأول إلى الإطار النظري والمفاهيمي لسعر الصرف بصفة عامة، وتناول الفصل الثاني التطور التاريخي لسعر الصرف في السودان خلال فترات مختلفة، بينما يركز الفصل الثالث على تحليل محددات سعر الصرف من خلال بناء نموذج إحصائي لمعرفة معنوية العوامل التي لها أثر مباشر وفعال على سعر الصرف. ويأتي الفصل الرابع ليستخلص أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة وعلى ضوءها تم وضع مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تسهم في المحافظة على استقرار سعر الصرف والذي يعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية التي يمكن من خلاله المحافظة على إدارة السياسة النقدية الإدارية المثلث وفق المعطيات الاقتصادية وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي المنشود.

المقدمة

ظل السودان ولفترات طويلة يعاني من إختلالات بنيوية (هيكلية) في ميزان المدفوعات، الأمر الذي أدى إلى تعدد أسعار الصرف وتدهور قيمة العملة الوطنية وانعكس ذلك سلباً على مجمل الأداء الاقتصادي في البلاد. الأمر الذي أدى إلى تقلبات سعر الصرف في المدى القصير مما حدا ببنك السودان بالتعاون والتنسيق مع وزارة المالية والاقتصاد الوطني والجهات ذات الصلة إلى بذل الجهود عن إيجاد آليات تعين على استقرار سعر الصرف في المدى الطويل.

تأتى أهمية هذه الدراسة في أن سعر الصرف له تأثير مباشر على المؤشرات الاقتصادية الكلية وينعكس ذلك الأثر على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للبلاد سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.

وتهدف إلى معرفة أهم العوامل والمحددات التي تؤثر على سعر الصرف في المدى الطويل ومن ثم القيام بتحليل تلك العوامل وتحديد أثارها السالبة واقتراح بعض الوسائل والتدابير التي يمكن أن تسهم في علاجها ومعرفة الآثار الإيجابية والعمل على تدعيمها.

تفترض الدراسة أن التقلبات في السياسات الاقتصادية الكلية من أهم العوامل التي ساهمت في تعدد أسعار الصرف وبالتالي عدم استقراره على المدى الطويل. ويتأثر سعر الصرف سلباً أو إيجاباً بالتغيرات التي تحدث في الناتج المحلي الإجمالي، معدل النمو الحقيقي، معدل التضخم، احتياطي النقد الأجنبي، درجة الانفتاح وشروط التبادل التجاري.

تنتهج الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي خلال دراسة المتغيرات والعوامل الكمية والنوعية التي تؤثر على سعر الصرف في المدى الطويل باستخدام نموذج قياسي لتحديد مدى تأثير المتغيرات الاقتصادية على سعر الصرف خلال الفترة قيد الدراسة.

اعتمدت الدراسة على الكتب والمراجع والدراسات والبحوث والدوريات والتقارير السنوية لبنك السودان والموضوعات ذات صلة بسعر الصرف والعوامل المؤثرة عليه.

تتكون الدراسة من أربعة فصول، يتناول الفصل الأول الإطار النظري و المفاهيمي لسعر الصرف. ويستعرض الفصل الثاني أهم المراحل التي مر بها سعر الصرف في السودان. أما الفصل الثالث يحلل أهم عوامل ومحددات سعر الصرف. بينما يتضمن الفصل الرابع الخلاصة والتوصيات.

الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

1-1 مقدمة :

نتيجة للتبادل الدولي في السلع والخدمات بين الدول نشأ مفهوم سعر الصرف، إذ لا توجد دولة في العالم مغلقة إقتصادياً بصورة تامة (Closed Economy). وعادة ما تتخصص الدول في إنتاج السلع والخدمات التي تتوفر لديها مقوماتها بصورة كبيرة، فمثلاً ينتج السودان السلع الزراعية التي تتوفر مقوماتها بصورة كبيرة من مياه وأراضي صالحة للزراعة، وبالتالي فإن التكلفة النسبية للإنتاج تكون أقل مقارنة بالدول التي لا تتوفر لديها تلك المقومات. ومن هنا نشأت الحاجة إلى تخصص الدول في الإنتاج الكبير مستفيدة من المزايا النسبية (Comparative advantage)، ومن ثم يتم التبادل الدولي من صادرات وواردات من سلع وخدمات بين الدول. هذا التبادل الدولي يولد مستحقات للدولة المصدرة على الدول الأخرى، بينما يولد مدفوعات إلى الدولة المستوردة من العالم الخارجي. ويتم تسوية تلك المعاملات بين الدول باستخدام سعر الصرف. وكذلك يعتبر سعر الصرف من أهم أدوات السياسة النقدية، لأنه يؤثر على المؤشرات المالية والاقتصادية الأخرى، بالإضافة إلى تأثيره بالأوضاع الداخلية والخارجية. لذلك تولي السلطات النقدية سياسات سعر الصرف اهتماماً كبيراً، خاصة الدول التي تعاني من شح في مواردها من العملات الأجنبية. لان قوة واستقرار الاقتصاد الوطني لأي بلد ترتبط ارتباطاً وثيقاً بسعر صرف عملته الوطنية أمام العملات الأجنبية الأخرى.

وتأتي أهمية سعر الصرف في حاجة الاقتصاد الوطني لأي دولة من العملات الأجنبية باعتبارها المصدر الرئيسي لاحتياجات الدولة وتمويل وارداتها وسداد التزاماتها تجاه العالم الخارجي. كذلك تتبع أهمية نظم سعر الصرف في الدول الناشئة من الدور الذي تلعبه تلك النظم في المساهمة في إنجاح برامج الإصلاح الاقتصادي على المدى القصير من جانب والعمل على استمرار نتائج سياسات التحرير الاقتصادي على المدى الطويل من جانب آخر. وتؤثر سياسات سعر الصرف تأثيراً مباشراً في تخفيض معدل التضخم

وتخفيض التكلفة الحقيقية للإصلاح الاقتصادي والتصحيح الهيكلي بالنسبة للقطاعات المختلفة.

ومن أهم العوامل الاقتصادية والمالية التي تحدد سعر الصرف، درجة الانفتاح على العالم الخارجي (Degree of Openness) وهيكل الواردات والصادرات وحركة تدفق رؤوس الأموال من وإلى الدولة (Capital Inflow and Outflow) .

1-2 تعريف سعر الصرف :

يعرف سعر الصرف بأنه معدل تبادل العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية، أي هو سعر العملة المحلية بالنسبة للعملة أو العملات الأجنبية، وهو سعر نسبي ترتبط به العملات المختلفة. كما يعبر سعر الصرف عن العلاقة العكسية لاسعار السلع والخدمات بين الدولة المعينة والدول الأخرى. أي بمعنى آخر تتمثل هذه العلاقة بالآتي:

$$1س/1 : 1س/2$$

1-3 النظريات التي يقوم عليها سعر الصرف :

1-3-1 طريقة المرونة السعرية :

تعتبر هذه النظرية أن سعر الصرف هو الذي يؤثر على التوازن بين قيمة الصادرات والواردات للدولة المعنية، فإذا تجاوزت قيمة الواردات عن قيمة الصادرات (أي أن هنالك عجزاً في الميزان التجاري) فإن ذلك يؤدي إلى تخفيض سعر صرف العملة المحلية تجاه العملات الأجنبية في ظل نظام سعر صرف مرن. الأمر الذي يجعل أسعار الصادرات متدنية تجاه العالم الخارجي وأسعار الواردات مرتفعة بالنسبة للمقيمين. وينتج عن ذلك ارتفاع الصادرات وانخفاض الواردات حتى مستوى التوازن في الميزان التجاري. وان سرعة تعديل سعر الصرف تعتمد على مدى استجابة الصادرات والواردات وهو ما يعرف بالمرونة السعرية لسعر الصرف.

1-3-2 نموذج المحفظة :

نموذج المحفظة (مدخل ميزان المحفظة إلى سعر الصرف أو إلى ميزان المدفوعات) يعتبر بديل للمدخل النقدي لسعر الصرف. هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف الحقيقي والحساب الجاري، أي انه كلما انخفض سعر الصرف يؤدي ذلك إلى تحسن

وضع الحساب الجاري. وفي ذات الوقت فان الطلب على النقود يؤثر على كل من الدخل الحقيقي، المستوى العام للأسعار وسعر الفائدة. أي انه كلما زاد الدخل ازدادت التكلفة البديلة لحمل النقود (الودائع التي لا تحقق فوائد كالودائع الجارية) في محل الأصول التي تحقق فوائد (كالسندات واذونات الخزانة والودائع لاجل). عليه فان الطلب على النقود يرتبط طردياً بسعر الفائدة. وبذلك يتم تفسير التغير في سعر الصرف وفقاً للعوامل التي تحدد التدفقات النقدية والرأسمالية.

1-3-3 نظرية تعادل القوة الشرائية :

تعتبر هذه النظرية محدودة التجربة، فهي تفترض أن التوازن في سعر الصرف لعمليتين يمكن أن يحدث وذلك في حالة أن يكون هنالك توازناً في القوة الشرائية للأسعار المحلية. كمثال لذلك إذا كان 1 دولار أمريكي يمكن أن يعادل 250 دينار سوداني فان تعادل القوة الشرائية يمكن أن تقوم وذلك في حالة إن هذين المبلغان يمكن الشراء بهما نفس كمية البضاعة في البلدين (السودان والولايات المتحدة الأمريكية). وتستند هذه النظرية على أساس أن النقود المحلية تتوقف على مستوى الأسعار السائدة محلياً، فإذا ارتفعت الأسعار دل ذلك على انخفاض القوى الشرائية للنقود والعكس صحيح. ولكن يؤخذ على هذه النظرية أنها تضع في الاعتبار أن الأرقام القياسية للأسعار تتماثل في جميع الدول في حين أن هناك سلع غير قابلة للتبادل، فربما يكون سبب الزيادة هي في السلع المحلية وليس في السلع التي تدخل التجارة الدولية، مع افتراض ثبات أسعار سلع التجارة الدولية. كذلك تهتم النظرية بمستوى تذبذب أسعار الصرف نتيجة لتغير القوى الشرائية للنقود ولا تضع اعتباراً لطريقة تحديد أسعار الصرف التي سوف تؤثر على تحقيق التوازن، بالإضافة إلى أنها تتجاهل نفقات النقل والترحيل، على الرغم من أن هذه النفقات تؤثر حقيقة في تكلفة السلع، وبالتالي لا يمكن مقارنة القوى الشرائية الداخلية والخارجية، لان نفقات النقل تحول دون تعادل القوى الشرائية بين الداخل والخارج.

1-3-4 النموذج النقدي لسعر الصرف:

تحاول هذه الطريقة وضع نموذج لسعر الصرف وفقاً للعلاقة النسبية بين أسعار العملات المختلفة. يعتبر النموذج النقدي في ظل افتراض مرونة الأسعار أحد النماذج المفسرة لأسباب التقلبات في أسعار الصرف. ففي هذا النموذج يعتبر سعر الصرف أحد المتغيرات

الاقتصادية الكلية الذي يؤثر ويتأثر بمعدلات التضخم، مستوى الإنتاج، معدل النمو، عجز الموازنة العامة وميزان المدفوعات.

1-4-1 أنواع سعر الصرف السائدة:

1-4-1-1 سعر الصرف الثابت: Fixed Exchange Rate

عمل هذا النظام بكفاءة عالية قبل عام 1971م، حيث التزمت كل الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي بإيداع قدر محدد من عملاتها الوطنية في حساب احتياطي طرف الصندوق (صندوق الأمانات). ويتم إقراض الدول التي تواجه عجز في ميزان مدفوعاتها. كما تم طرح حقوق السحب الخاصة (SDRs) بعد انهيار نظام بريتون وودز بعد العام 1971.

في ظل هذا النظام تحتفظ الدولة بسعر صرف محدد، حيث تقوم البنوك المركزية ببيع وشراء العملات ويتم تحديد قيمة عملة كل دولة مقابل الدولار. ويكون البنك المركزي على استعداد للتدخل في أي وقت للتحكم في العرض والطلب للمحافظة على قيمة عملته واستقرار سعر الصرف.

وفي ظل نظام سعر الصرف الثابت يمكن للدولة أن تخفض سعر صرفها. وتعتبر أسعار الصرف الثابتة والمربوطة خلال السنوات الأخيرة أحد العوامل التي ساهمت في حدوث الأزمة المالية في المكسيك في عام 1994م، وكذلك أزمة تايلاند و إندونيسيا وكوريا الجنوبية في العام 1997م، روسيا والبرازيل في عام 1998م والأرجنتين وتركيا في عام 2000م.

أما الدول التي لم تقم بربط أسعار الصرف بعملات أخرى مثل جنوب أفريقيا وإسرائيل والمكسيك وتركيا في عام 1998م فقد تمكنت من تجنب حدوث الأزمات.

ويؤخذ على هذا النوع من سعر الصرف أن احتفاظ الدولة بسعر صرف ثابت لفترة طويلة مع زيادة معدلات التضخم قد تؤدي إلى أن يكون سعر عملتها أعلى من السعر الفعلي (over-valued)، وعليه فإن الاحتفاظ بسعر أعلى للعملة من السعر الفعلي يؤدي إلى تزايد الاختلال في التوازن الخارجي، ولعلاج الاختلال تلجأ الدولة إلى سياسة تخفيض سعر الصرف كما تلجأ لاستخدام احتياطياتها من العملات الأجنبية أو الاقتراض

من الخارج لسد الفجوة بين الصادرات و الواردات.

هذا ويشير التجربة إلى إن الدول التي تتبع نظام سعر الصرف الثابت بطريقة مطلقة أو نسبياً مقارنة مع باقي الدول تكون عرضة لهزات اقتصادية وسياسية اقل بالإضافة إلى الهزات التي تنتج عن التغير في شروط التبادل التجاري.

1-4-2 سعر الصرف المعدل (Adjustable Peg) :

قامت البنوك المركزية في عام 1960م بتغيير أسعار صرف عملاتها، حيث تم انتهاج هذا النظام والذي بموجبه تمكنت البنوك المركزية أن تتدخل وتعديل سعر صرف عملاتها إذا اتضح أن ذلك السعر ليس هو السعر الواقعي أو سعر التوازن.

1-4-3 سعر الصرف المرن المدار: Exchange rate Managed Floating

ظهر هذا النظام في بداية عقد السبعينيات بعد انهيار نظام سعر الصرف المعدل، حيث تحولت معظم الدول إلى هذا النظام، والذي يحدد السعر وفق عوامل العرض والطلب، بحيث إذا انخفض الطلب على الدولار الأمريكي مثلاً بسبب ارتفاع أسعار سلع الصادرات الأمريكية، فإن ذلك يقلل من معدل تبادل الدولار الأمريكي مقابل العملات الأخرى. ويؤخذ على هذا النظام في أن الضغوط التي قد تنشأ في ظلّه تؤدي إلى تغيرات متزايدة في أسعار الصرف، وقد يتخذ المضاربون الاتجار بالعملية الحرة كوسيلة للربح السريع والسهل. إضافة إلى أن تذبذب سعر الصرف سيؤثر سلباً على النشاط اليومي لحركة الصادر والوارد، مما يعجز المصدرون والمستوردون عن تقييم حركة السوق لسلعهم في المستقبل، وبالتالي يؤثر ذلك على انسياب رأس المال الأجنبي الطويل الأجل لان المستثمر الأجنبي عموماً لا يرغب في استثمار رأسماله في دولة، سعر صرف عملتها غير مستقر الأمر الذي قد يعرضه لبعض الخسائر.

ومن أهم مزايا نظام سعر الصرف العائم أن الدولة لا تحتاج إلى تطبيق سياسة تخفيض سعر الصرف أو إنشاء صندوق موازنة لدعم سعر الصرف، كما أن الحاجة إلى أرصدة دولية كافية وإلى تسهيلات ائتمانية بين البنوك المركزية ستزول، إذ انه من اليسير المساواة بين الطلب على العملات الأجنبية مع ما معروض منها.

وتتبنى هذا النوع من سعر الصرف بعض الدول المتقدمة مثل كندا وأستراليا كما عملت به المكسيك بعد الأزمة المالية التي واجهتها خلال العامين (1994-1995م)، إلا أن هذا النظام لم يتغلب على مشاكل التآرجح في ميزان المدفوعات. ويتم تعويم سعر الصرف في ظل هذا النظام بدرجات متفاوتة ومسميات مختلفة من أهمها ما يلي:

1-3-4-1 التعويم الحر: Free Floating

يتحدد سعر الصرف هنا وفق عوامل العرض والطلب، حيث أن التعويم الحر لا يحتاج إلى وجود احتياطات من النقد الأجنبي لدى السلطات المحلية. ويلاحظ أنه لا توجد دولة تتبع نظام التعويم الحر بصورة مطلقة.

1-3-4-2 التعويم في إطار نطاق محدد:

في هذا النمط يسمح لسعر الصرف الاسمي بالتقلب والتحرك في حدود نطاق محدد إما مقابل عملة محددة أو سلة من العملات. ولكن يؤخذ على هذا النوع من سعر الصرف في أن السياسات الاقتصادية الكلية قد لا تتوافق معه مما يؤدي إلى عدم الاستقرار. كما أنه يكون عرضة وبدرجة كبيرة لأي تقلبات قد تؤدي إلى انهياره وبالتالي تترتب عليه آثار سلبية.

1-3-4-3 سعر الصرف الزاحف:

تأخذ بهذا النوع الدول التي تعاني من معدلات تضخم مرتفعة، وهناك محددات مختلفة لتحديد الزحف مثل الزحف في الماضي وما كان عليه معدل التضخم وما سيكون عليه في المستقبل. حيث يتم تحديد حدود دنيا وحدود عليا لتضييق الفجوة بين سعر الصرف في السوق الرسمي والسوق الموازي.

1-5 محددات سعر الصرف :

محددات قصيرة المدى من أهمها ما يلي:-

1-5-1 التغيير في قيمة الصادرات والواردات :-

كلما زادت قيمة الصادرات عن الواردات من السلع والخدمات كلما ارتفعت قيمة عملة الدولة من والعكس صحيح، الأمر الذي يؤثر على حركة الحساب الجاري، ومن ثم يتغير سعر الصرف. حيث أن زيادة حصيلة الدولة من الصادرات والفائض في الحساب الجاري يؤديان إلى زيادة العملات الأجنبية وتراكمها مما يؤدي ذلك إلى ارتفاع قيمة العملة الوطنية.

1-5-2 تباين معدلات التضخم للدولة والشركاء التجاريين :

تبادل الدولة تجارياً مع الدول التي ترتبط بها أما سياسياً أو اقتصادياً وذلك بغرض الاستفادة الطرفين. فمثلاً الدول التي ترتبط بتكتل إقليمي أو دولي تنشط الحركة التجارية بين دول هذا التكتل، وقد يكون التبادل لعوامل أخرى نتيجة لتوفر السلع الواردة في دولة أو إقليم محدد، أو حاجة الدول الأخرى للمنتجات المحلية لهذه الدول. ففي كلتا الحالتين إذا كان هنالك شريك أو شركاء تجاريين أساسيين فإن الدولة تتأثر بدرجة كبيرة بالتغيرات الاقتصادية التي تحدث لشركائها، خاصة في حالة تغير معدلات التضخم، فإن معدل التضخم يؤثر على أسعار الصادرات والواردات وبالتالي على سعر الصرف من خلال تسوية المعاملات فيما بينهم.

1-5-3 درجة الانفتاح على العالم الخارجي تجارياً :

يمكن قياس درجة الانفتاح بمدى انفتاح الدولة المعنية مع الخارج (التجارة الخارجية). ويمكن التعبير عن ذلك بقسمة إجمالي الصادرات والواردات على إجمالي الناتج المحلي

$$X + m / (GDP)$$

فكلما كان تكامل الدولة كبيراً مع الخارج كلما ازدادت درجة الانفتاح.

وهناك عدد كبير من الدول النامية تتميز بضعف درجة الانفتاح على العالم الخارجي، نسبة لاعتمادها بدرجة كبيرة على صادرات المواد الخام وخاصة الزراعية ذات العائد المتدني.

أما الدول الصناعية المتقدمة تستورد السلع الأولية التي تنتجها الدول النامية وتقوم

بتصنيعها مستفيدة من التكلفة المتدنية في الأسواق الخارجية وبالتالي فإن درجة الانفتاح تكون كبيرة، إلا إن درجة الانفتاح الكبيرة عادة ما تعرض الدولة لبعض الصدمات الخارجية حيث يؤثر ذلك على الصادرات والواردات وسعر الصرف.

كذلك فإن مستوى انفتاح حركة التدفقات الرأسمالية للداخل والخارج تؤثر بدرجة كبيرة ومباشرة على أسعار الصرف. فإذا كانت هذه التدفقات بصورة كبيرة تفوق الطاقة الاستيعابية للاقتصاديات الوطنية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الاحتياطيات من النقد الأجنبي وبالتالي إلى ارتفاع قيمة العملة الوطنية ويحدث العكس في حالة هروب راس المال إلى الخارج مما ينعكس ذلك سلباً على سعر صرف العملة الوطنية.

1-5-4 مستوى النمو الاقتصادي:

ويقصد بالنمو الاقتصادي الزيادة المستمرة في الناتج القومي الإجمالي خلال فترة زمنية محددة، ويترتب على ذلك زيادة في دخل الفرد ويقاس بنسبة الناتج المحلي الإجمالي إلى عدد السكان، فكلما ارتفع معدل دخل الفرد يكون ذلك مؤشراً للنمو الإيجابي للاقتصاد. ويعتبر كذلك زيادة إنتاج استغلال الموارد الطبيعية ومن ثم زيادة صادرات الدولة والحصول على عائدات متعاظمة من النقد الأجنبي. ويمكن استغلاله أما في سداد الديون أو زيادة الاستهلاك للسلع المستوردة أو زيادة حجم الاحتياطيات من النقد الأجنبي مما يؤثر إيجاباً على سعر الصرف.

1-5-5 الإحتياطيات من النقد الأجنبي:

تحتفظ الدول باحتياطي النقد الأجنبي لمقابلة الواردات والمدفوعات الخارجية، حيث إن توفر إحتياطيات كبيره من النقد الأجنبي يمكن أن يحافظ على سعر الصرف-عادة في ظل نظام سعر الصرف الثابت - ويساعد على حمايته من التدهور، والتي قد تنتج من الصدمات الداخلية أو الخارجية.

1-5-6 مجلس العملة currency board

يتم دعم العملة الوطنية كلياً عن طريق احتياطيات من العملة الأجنبية مما يؤدي إلى ثبات سعر الصرف وتمكين السلطة النقدية من استبدال العملة المحلية بالعملة الأجنبية عند الطلب.

تلتزم السلطة النقدية بعدم التدخل في سوق النقد لإحداث تغييرات في السيولة لأغراض السياسة النقدية المحلية، ذلك لان زيادة عرض النقود يتطلب زيادة رصيد العملة الأجنبية لدي البنك المركزي للحفاظ على ثبات سعر الصرف. يعتبر مجلس العملة التزام قوى من جانب البنك المركزي لثبات الأسعار.

1-5-7 الدويرة:

وهي عملية إحلال الدولار محل العملة الوطنية في كل أو بعض المعاملات التجارية والاقتصادية. في هذه الحالة تتخذ الدولة عملة قوية مثل الدولار الأمريكي عملة رسمية للاقتصاد . إن ربط العملة الوطنية بالدولار الأمريكي كان الهدف منه استقرار سعر صرف العملة الوطنية خاصة في عقد التسعينات، وذلك للحد من تفشي ظاهرة التضخم والتي تؤثر في عملية النمو الاقتصادي إضافة إلى التحكم في إدارة حركة رؤوس الأموال وتدفقاتها بين الدول. وقد تركزت معظم النقاشات حول نظم أسعار الصرف بالنسبة للدول النامية على الدور الذي يؤديه ربط سعر الصرف بعملة أخرى. عليه فانه كلما ازداد حجم التعامل بالدولار أو أي عملة أجنبية أخرى داخليا فان ذلك يؤثر سلباً على سعر صرف العملة الوطنية.

هذا النظام يعانى الكثير من السلبيات مثل عدم تمتع السلطات النقدية للدولة بأي نوع من الاستقلالية ، وهو ما يعرض الاقتصاد مباشرة إلى الهزات النابعة من دولة العملة . كما يفقد البنك المركزي بصورة كاملة القدرة على التحكم في السيولة في ظل عدم استطاعته إصدار العملة، إضافة إلى عدم تحقيق إيرادات للبنك المركزي مقابل إصدار النقود .

1-5-8 التضخم:

وهو الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار لفترة زمنية طويلة. حيث أن هذه الزيادة تؤثر على الطلب المحلي للسلع والخدمات، وبالتالي ترتفع أسعارها محلياً. كذلك يؤثر ذلك على أسعار السلع المصدرة الأمر الذي يقلل من مقدرتها في المنافسة خارجياً وفي نفس الوقت فان الطلب على السلع المستوردة يتزايد، مما يؤثر ذلك سلباً على حركة الحساب الجاري ومن ثم ميزان المدفوعات وبالتالي على استقرار سعر الصرف. وهناك محددات متوسطة المدى من أهمها :-

1-5-9 التغيير في أسعار الفائدة المحلية والأجنبية :

التباين في أسعار الفائدة محلياً وعالمياً يؤثر على حركة رؤوس الأموال، فإذا انخفضت أسعار الفائدة محلياً، فإن ذلك يزيد من تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج، مما يؤثر على حركة حساب راس المال ومعدلات الادخار والاستثمار والإنتاج. وقد يؤدي ذلك إلى انخفاض قيمة العملة المحلية، مما يؤثر ذلك بصورة كبيرة على الاقتصاد المحلي وبالتالي النقص الحاد في النقد الأجنبي واختلال التوازن بين العرض والطلب ومن ثم ارتفاع سعر الصرف، أي تدني قيمة العملة المحلية.

1-5-10 تباين وتعدد الشركاء التجاريين جغرافياً :

تعدد الشركاء من شأنه توزيع المخاطر التي قد تتجم من جراء التعامل مع شريك تجاري واحد وفي منطقة جغرافية واحدة مثل مخاطر الجفاف، الحروب، أسعار الفائدة، إنتاج سلع متشابهة قد يؤثر سلباً على حجم الصادرات والواردات، وعلى سعر الصرف. كذلك يتأثر معدل التضخم المحلي بمعدل التضخم للشركاء التجاريين وبالتالي التأثير على تكاليف الإنتاج ومستوى الصادرات والواردات فيما بين الدول وعلى سعر الصرف.

1-5-11 الوضع السياسي القائم في الدولة :

إن الدول التي تتسم باستقرار سياسي و أمنى واقتصادي تكون مؤهلة تماماً للانضمام للمنظمات الإقليمية والدولية التي ترتبط بها بعلاقات صداقة وتعاون وذلك للاستفادة من بعضها البعض في التبادل التجاري والاستثماري.. يعتبر الاستقرار الأمني والسياسي للدولة من أهم العوامل المؤثرة على النشاط الاقتصادي خاصة الإنتاج بغرض الصادرات في حين تكون هناك ضرورة لاستيراد السلع الأساسية ويؤدي ذلك لاختلال الميزان التجاري مما ينعكس سلباً على سعر الصرف وأيضاً لا يتوفر لدى الدولة المناخ المناسب لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية بهدف الاستثمار المباشر.

الفصل الثاني

تطور سعر الصرف في السودان

شهد السودان خلال الفترة (1956-2004) سوقين لسعر الصرف؛ تشمل السوق الرسمية التي يتم التعامل عبر النوافذ الرسمية كالبنوك وصرافات النقد الأجنبي. والسوق الموازية والتي تتم فيها عمليات البيع والشراء عبر الجهات غير الرسمية كتجار العملة والسماسرة وغيرهم من المضاربين في أسعار العملات. بالإضافة إلى نوعين من الأسواق، ألا وهما السوق الرسمي و السوق الموازي اللذان ظهرا في السودان في العام 1979م واللذين لم يكن لهما وجود من قبل خاصة في الفترة 1956-1979م. ويمكن استعراض التطورات التي شهدتها سياسات سعر الصرف خلال الفترة المذكورة على النحو التالي:

1 / سعر الصرف للفترة (1956-1978م) :

شهدت تلك الفترة استخدام سعر الصرف الثابت، حيث كان يقوم بنك السودان المركزي ببيع وشراء العملات الأجنبية، وإذا لم يكن البيع عن طريق بنك السودان فإنه يكون على استعداد للتدخل في أي وقت من ناحية العرض والطلب ليمنع تغيير سعر عملته عن المستوى المحدد لها. واستمر التعامل بهذا النظام في السودان منذ إصدار الجنيه السوداني وحتى العام 1978م.

2 / سعر الصرف خلال الفترة (1979 - 1984م) :

شهدت هذه الفترة استخدام أكثر من سوق واحد لسعر الصرف، ففي عام 1979م تم تعديل لائحة التعامل بالنقد الأجنبي للعام 1979م، وتتمثل سماتها الأساسية في الآتي:

- حرية حيازة إدخال وإخراج النقد الأجنبي دون قيود.
- السماح للمقيمين بفتح حسابات بالنقد الأجنبي تتم تغذيتها واستخدامها دون قيود.
- التعامل من خلال سوقين: سوق رسمي وسوق موازي وحدد لكل سوق موارده واستخداماته.

بالإضافة إلى ذلك تم إصدار عدة قوانين ومنشورات تنظم التعامل بالنقد الأجنبي. كذلك شهد العام 1979م استخدام سعر الصرف المعدل، والذي بموجبه تمكن بنك السودان المركزي من تعديل سعر العملة خاصة في حالات اكتشاف أن ذلك السعر ليس هو السعر الواقعي أو السعر التوازني حيث ظل سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار ثابتاً في حدود 1.30 جنيه للدولار الواحد في السوق الرسمي منذ العام 1982م وتم إلغاء السعر الموازي واستعويض عنه بالسعر الحر في العام 1983م. وقد استمر السعر بـ 1.30 جنيه للدولار الواحد حتى العام 1984م.

الجدول رقم (1) يوضح التعديلات التي شهدها سعر الصرف خلال الفترة (1982-1984م).

جدول (2/1)

التعديلات التي شهدها سعر الصرف خلال الفترة (1982-1984م)

ملحوظة	السعر الحر		السعر الرسمي		التاريخ
	سعر الجنيه بالدولار	سعر الدولار بالجنيه	سعر الجنيه بالدولار	سعر الدولار بالجنيه	
تعديل السعر الرسمي	-	-	0.77	1.30	1982/11/15
تم استحداث سعر صرف جديد يسمى بالسعر الحر	0.56	1.80	0.77	1.30	1983/03/06
تخفيض السعر الحر	0.47	2.10	0.77	1.30	1984/01/21

المصدر: بنك السودان المركزي.

3 / سعر الصرف خلال الفترة (1985 - 1989م) :

تم في عام 1985م تخفيض السعر الرسمي بنسبة %48 ليصبح 2.50 جنيه للدولار الواحد، واستمرت سياسة التخفيض لسعر الصرف حتى عام 1986م، حيث تم قيام سوق الموارد لتعلن أسعار الصرف المختلفة بواسطة لجان متخصصة يتم من خلالها توزيع الموارد المتاحة من النقد الأجنبي على استخداماته المنظورة وغير المنظورة. وواصل سعر الصرف في الانخفاض حتى بلغ 4.90 جنيه سوداني للدولار الواحد بنهاية عام 1986م. وتم تخفيض سعر الصرف بنسبة %45 بنهاية عام 1987م. في العام 1988م تم تخفيض السعر الحر بنسبة %62.

جدول (2/2)

التعديلات التي شهدتها سعر الصرف خلال الفترة (1985-1992م)

تعديل للسعرين الرسمي والحر. يحدد السعر الحر بواسطة اتحاد البنوك	0.32	3.15	0.40	2.50	1985/02/12
تعديل السعر الحر	0.32	3.15	0.40	2.50	1985/03/16
تعديل السعر الحر	0.29	3.45	0.40	2.50	1985/04/01
تعديل السعر الحر	0.30	3.30	0.40	2.50	1985/04/21
تعديل السعر الحر	0.23	4.25	0.40	2.50	1986/02/25
تعديل السعر الحر	0.24	4.10	0.40	2.50	1986/03/12
تخفيض السعر الرسمي وتوحيد السعرين	0.22	4.50	0.22	4.50	1997/10/03
تخفيض السعر الحر وقيام لجنة موارد السوق المصرفية الحرة بتحديد السعر الحر بواسطتها	0.09	11.30	0.22	4.50	1988/10/26
تخفيض السعرين الرسمي والحر	0.03	30.00	0.07	15.00	1991/10/07

تابع جدول 2/2

تم إلغاء السوق الرسمي والحر وإنشاء السوق الحر الموحد بدلاً عنهما ليتم إعلان السعر اليومي بواسطة لجنة من البنوك التجارية بناءً على مؤشرات العرض والطلب	0.01	90.00	-	-	1992/02/03
---	------	-------	---	---	------------

المصدر: بنك السودان المركزي.

4/ سعر الصرف خلال الفترة (1990 - 1996م)؛

استمرت سياسة التخفيض خلال العامين 1990 / 1991 إلى أن تم تحرير سعر الصرف وتعويمه بتبني سياسات التحرير الاقتصادي في مطلع فبراير 1992م كجزء من سياسات الإصلاح الاقتصادي التي انتهجها السودان في تلك الفترة. والتي هدفت إلى معالجة المشكلات التي تواجه ميزان المدفوعات وإعطاء قيمة واقعية للجنيه السوداني مقابل العملات الأجنبية. حيث شهدت تلك الفترة اتباع نظام سعر الصرف العائم (Floating Exchange Rate)

وفي هذا الإطار تم توحيد سعر الصرف للجنيه السوداني وألغى نظام السوق الرسمي والسوق المصرفية الحرة واستعيض عنهما بسوق حرة موحدة للتعامل بالنقد الأجنبي. إضافة إلى ذلك تم توحيد وتعويم سعر صرف الجنيه السوداني مقابل العملات الحرة، وأصبح يحدد وفق عوامل السوق من واقع طلب العملات الأجنبية.

وفي ظل هذه السياسة الانفتاحية للاقتصاد السوداني استعاد السودان سمعته المالية و المصرفية، وعلى هذا الصعيد يقوم البنك المركزي بالعمل على تطوير سوق المال والصرف الأجنبي من خلال إجراءات تنظيم وضبط السيولة المحلية لتحقيق الاستقرار النقدي بدون وضع أي قيود على تدفقات رأس المال.

وفي إطار تحرير وتطوير سوق النقد الأجنبي تم إنشاء عدد من شركات الصرافة عام 1995م وصدرت لائحة بتنظيم أعمالها وعلاقتها مع بنك السودان. وفي عام 1996م

تم تحديد السعر الذي تتعامل به البنوك وشركات الصرافة المعتمدة يومياً، بناءً على السعر الذي يحدده بنك السودان المركزي.

5 / سعر الصرف خلال الفترة (1997-2001)؛

شهدت هذه الفترة استئناف علاقة السودان مع صندوق النقد الدولي، وهي علاقة جزئية بدون مساعدات مالية من الصندوق. وفي إطار التفاوض والتعاون من خلال البرامج التي تم الاتفاق عليها، تم اعتماد التعامل بطريقة سعر الصرف الزاحف. ومن أهم ملامح هذا النظام تحديد سعر صرف رسمي تتخذه الدولة للتخفيض من قيمة عملتها بمقدار صغير أسبوعياً أو يومياً على حسب ما يقتضي الأمر. بالإضافة إلى أنه وسيلة لتعديل سعر الصرف يتضمن تثبيت قيمة اسمية، وتكون القيمة الاسمية أكبر من القيمة الحقيقية وتتراوح في حدود معينة (جزء من المائة). وهذه القيمة الاسمية يتم تعديلها بصورة نظامية وتبعاً لصيغة معينة تحددها السلطات المختصة.

أما الفترة خلال العامين 1997 و 1998م فقد تميزت بالاستقرار النسبي لسعر الصرف، نسبة لتدعيمها ببعض الإجراءات من أجل استكمال سياسات التحرير الاقتصادي، وتمثلت تلك الإجراءات في إلغاء تحديد سعر الصرف من بنك السودان المركزي، وتم السماح للبنوك التجارية للقيام بتحديد سعر الصرف بناءً على قوى العرض والطلب، على أن يقوم بنك السودان المركزي بإعداد متوسط ترجيحي للبنوك. أما في العام 1999م، فقد استحدث بنك السودان المركزي آلية للتدخل في سوق النقد الأجنبي، عن طريق شراء وبيع العملات الأجنبية من وإلى البنوك وشركات الصرافة عبر غرفة التعامل بالنقد الأجنبي وذلك لمقابلة طلبات العملاء للاستيراد. ومن أبرز التطورات التي شهدتها هذه الفترة (2000-2001م) فيما يتعلق بسوق النقد الأجنبي، تم إلغاء عدد من القيود المفروضة على التعامل بالنقد الأجنبي وتحرير سعر الصرف. كما تم السماح لكافة فروع المصارف التجارية المعتمدة بمزاولة عمليات النقد الأجنبي وفقاً للسياسات الداخلية التي تحددها إدارة المصرف المعني ومنشورات بنك السودان المركزي.

6 / سعر الصرف خلال الفترة (2002-2004)؛

استخدم خلال هذه الفترة نظام سعر الصرف المرن المدار. تم باستهداف عرض النقود لتحقيق معدل نمو إيجابي للنتائج المحلي الإجمالي واستقرار المستوى العام للأسعار وفق

البرنامج الاقتصادي السنوي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي واصبح سعر الصرف من ضمن الأدوات التي تستخدم في إدارة السيولة.

واستهدفت سياسات النقد الأجنبي للعام 2002م المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار السوداني، والاستمرار في تحرير التعامل بالنقد الأجنبي، بالإضافة إلى تعديل الهامش الذي يتحرك فيه السعر التاشيري المعلن بواسطة بنك السودان المركزي من 1% إلى 1.5% ثم إلى 2% وذلك حسب مقتضيات حركة السوق. أما في عام 2003م، فقد استهدفت سياسات النقد الأجنبي أيضاً المحافظة على استقرار سعر الصرف والاستمرار في تحرير التعامل بالنقد الأجنبي، هذا بالإضافة إلى تعزيز موارد النقد الأجنبي بالمصارف والصرافات من خلال توفير بيع النقد الأجنبي عبر نافذة البنك المركزي، كما تم وضع التدابير والترتيبات اللازمة لإدارة احتياطات الدولة من النقد الأجنبي وحصر وتسجيل راس المال الأجنبي المستثمر.

وعلى الرغم من أن الخمسة أعوام الأخيرة قد شهدت استقراراً نسبياً في سعر الصرف، إلا أن الواقع العملي يشير إلى أن هناك عدة أنماط لسعر الصرف، يمكن إيجازها فيما يلي:

- 1) سعر البنك المركزي: وهو الذي يتعامل به بنك السودان المركزي ببيعاً وشراءً في كل معاملاته.
- 2) أسعار المصارف التجارية: وهي أسعار تحددها المصارف، إذ أن هناك حدود مرسومة لتحرك أسعار الشراء والبيع.
- 3) السعر التاشيري: ويتم احتسابه من واقع العمليات التي تتم في سوق النقد الأجنبي بالبلاد عن طريق كل المتعاملين فيه عبر المصارف والصرافات وما بين المصدرين والمستوردين وبنك السودان المركزي، وفي نطاق قدره $+1\%$ حول السعر التاشيري لأغراض إدارة سعر الصرف بواسطة بنك السودان.
- 4) أسعار شركات الصرافة: ويتم تحديدها بناءً على مؤشرات السوق واسعار صرافات المصارف واسعار البنك المركزي.
- 5) أسعار السوق الموازي: وهي تشكل أفضلية بالنسبة للبائعين، وملجأ هام ورئيسي

لجانِب الطلب في حالة عدم الحصول على احتياجاتهم عن طريق الشراء من القنوات المصرفية، ويتكون السوق الموازي من التحويل من حساب لحساب والتعامل خارج القنوات الرسمية. وهناك عدة آثار سالبة تتطوي تحت التعامل في السوق الموازية، منها تغيير أسعار الصرف من غير مبررات اقتصادية منطقية، الأمر الذي يؤدي إلى تقلبات في قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية الأخرى.

الجدول التالي يوضح تطور أسعار الصرف خلال الفترة (2000-2004م).

جدول (2/3)

أسعار صرف الدينار السوداني

مقابل الدولار الأمريكي

خلال الفترة (2000-2004م)

(دينار)

السوق الموازي	التأشيرى	البنوك التجارية	بنك السودان	الأعوام
258.5	256.8	257.3	256.8	2000
265.0	262.6	260.8	262.6	2001
268.0	262.2	266.2	262.2	2002
264.0	263.0	261.9	263.0	2003
262.5	256.7	260.7	251.7	2004

المصدر: بنك السودان المركزى وإحصائيات من المصارف التجارية .

يتضح من الجدول أعلاه، أن هذه الفترة قد شهدت استقراراً كبيراً في سعر صرف الدينار السوداني مقابل الدولار الأمريكي، حيث أن هناك فوارق طفيفة في أسعار الصرف للأسواق الأربعة المذكورة، أي يكاد يكون هناك توحيد في سعر الصرف ويعزى ذلك للسياسات والجهود التي بذلتها السلطات النقدية والمالية خلال هذه الفترة والتي تهدف إلى مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والمالية من بينها استقرار قيمة العملة الوطنية.

ويلاحظ انخفاض سعر بنك السودان المركزي لتبنيه في سبتمبر 2004م سياسة رفع قيمة الدينار السوداني مقابل الدولار الأمريكي نسبة لتحسن موقف الاحتياطي بالنقد الأجنبي وقد وصل سعر صرف الدينار السوداني 238.31 بنهاية أكتوبر 2005م.

الفصل الثالث

تحليل محددات سعر الصرف

3-1 تحديد متغيرات النموذج:

تم في الفصل الأول استعراض العلاقة النظرية بين سعر الصرف والعوامل المؤثرة عليه والتي تشمل المتغيرات التي يتضمنها النموذج التحليلي للعوامل التي تؤثر على سعر الصرف والمتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، معدل التضخم المحلي¹، إحتياطيات النقد الأجنبي، درجة الانفتاح التجاري على العالم الخارجي وشروط التبادل التجاري. ويتناول هذا الفصل العلاقة التجريبية بين سعر الصرف وتلك العوامل وتحديد الأكثر تأثيراً عليه ويمكن الوصول إلى ذلك باستخدام المعادلة الآتية:-

$$XR = b_0 + b_1RGDP + b_2INF + b_3FR + b_4DOP + b_5TOT + e$$

حيث أن:

سعر الصرف	XR	Exchange Rate
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	RGDP	Real GDP
معدل التضخم	INF	Inflation Rate
احتياطي النقد الأجنبي	FR	Foreign Ex
درجة الانفتاح	DOP	Reserve
شروط التبادل التجاري	TOT	Degree Of
معامل المتغيرات المستقلة.		Openness
معامل النموذج.		Terms Of Trade
حد الخطأ		b1,b2,b3,b4,b5
		b0
		e

علماً بأن XR هو المتغير التابع أما بقية المتغيرات الواردة في النموذج فهي معامل المتغيرات المستقلة والتي تمثلها b_1, b_2, b_3, b_4, b_5 .

¹ التضخم العالمي أيضاً له تأثير على سعر صرف العملة المحلية، ولكن باعتباره تأثير غير مباشر وبالتالي يمكن تجاهل هذا العامل في النموذج.

2-3 متغيرات النموذج:

يبين الجدول رقم (1) المتغيرات التي اشتمل عليها النموذج:

جدول رقم (3/1) Xrate US\$ for Ls,

Ls Millions,

Years	Xrate	RGDP	INF %	FR	DOP %	TOT %
1982	0.90	7040.0	27.00	25.0	19.7	50
1983	1.30	7185.0	31.00	21.0	15.1	70
1984	1.30	6825.0	32.00	22.0	14.2	90
1985	2.50	6396.0	46.00	34.0	13.5	60
1986	2.50	6742.0	29.00	56.0	13.1	40
1987	4.50	7701.0	24.00	67.0	8.1	10
1988	4.50	7676.0	49.00	88.0	13.9	50
1989	4.50	8361.0	74.00	78.0	13.9	40
1990	4.50	7904.0	67.00	77.0	11.8	60
1991	15.00	8498.0	122.00	709.0	13.3	30
1992	132.00	9057.0	119.00	524.0	108.0	40
1993	216.00	9471.0	101.00	3140.0	79.0	30
1994	400.00	9566.0	120.00	30816.0	103.0	50
1995	838.00	10140.0	69.00	82049.0	44.0	50
1996	1460.00	10740.0	130.00	134020.0	34.0	40

تابع الجدول رقم (3/1)

1997	1712.00	11420.0	47.00	137176.0	21.0	40
1998	2370.00	12156.0	17.00	196770.0	23.0	30
1999	2380.00	12942.0	16.00	464230.0	22.6	60
2000	2573.20	13726.0	8.00	731028.0	27.1	120
2001	2622.30	14649.0	5.00	412494.0	17.0	70
2002	2661.80	15662.0	7.00	1197960.0	26.0	80
2003	2608.2	16173.0	8.10	1370780.0	30.0	100
2004	2582.6	17335.0	8.70	3317990.0	37.0	105

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي للأعوام المذكورة وبعض الإحصائيات الخاصة بإدارة الإحصاء.

3-3 نتائج تحليل متغيرات النموذج:

E- بتحليل البيانات الواردة في الجدول (1/3) وباستخدام برنامج التحليل الإحصائي E-Views تم التوصل إلى النتائج الواردة في الجدول (2/3) أدناه:

جدول (3/2)

نتائج تحليل النموذج

Variable	Coefficient	Std.Error	t-Statistic	Prop
RGDP	0.941068	0.275658	3.413903	0.0038
INF	8.992107-	2.052822	4.380364-	0.0005
FR	135.6698	26.42722	5.133715	0.0001
OPENNESS	2886.809-	1559.439	1.851185-	0.0839
TOT	18.53481-	5.954516	3.112732-	0.0071
(MA)3	0.935172-	0.040177	23.27624-	0.0000

R-Squared	0.914186	Mean dependent var 828.8952
Adjusted R-squared	0.885581	S.D dependent var 1082.245
S.E. of regression 12.04065	366.0787	Akaike info criterion
Sum squared resid criterion 12.33909	0.2010204	Schwarz
Log likelihood	150.2246-	F-statistic 31.95925
Durbin - Watson stat 0.00000	1.911283	Prob(F-statistic)
Inverted MA Roots	98.0	85-49-i 85+49-i

حسب نتائج التحليل الموضحة في الجدول (2/3)، يلاحظ أن المتغيرات التي اشتمل عليها النموذج تفسر حوالي 89% من التغيرات الكلية التي تمت في سعر الصرف وذلك بمستوى معنوية عالية للاختبار الكلي كما توضحه قيمة (F) الاحتمالية (0.0000) ، دون الإشارة لوجود مشكلة ارتباط خطي بين أخطاء المتغيرات المستقلة كما تبين قيمة إحصائية (D.W) (1.91) . وان نتيجة الاختبار الفردي للمتغيرات المفسرة توضح معنوية عالية لمعاملات تلك المتغيرات عند مستوى معنوية (0.05) (أي مستوى ثقة 95%) ، عدا معامل متغير الانفتاح على العالم الخارجي (0.08) .

إن اتجاه العلاقة بين المتغيرات المفسرة ومتغير سعر الصرف، يتضح أنها تتوافق مع ما هو وارد بالنظرية الاقتصادية، وبما أن سعر الصرف (في هذه الدراسة) هو قيمة الجنية مقابل العملات الأجنبية، يلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي والاحتياطيات الأجنبية تؤدي إلى زيادة تلك القيمة، أي أنها تحسن من سعر الصرف. أما ارتفاع معدل التضخم فيؤدي إلى تخفيض قيمة الدينار مقابل العملات الأجنبية، كما أن تدهور شروط التبادل التجاري ودرجة الانفتاح على العالم قد ساهمت في تخفيض سعر صرف الجنية مقابل العملات الأجنبية وذلك خلال الفترة قيد الدراسة.

الفصل الرابع

الخلاصة والتوصيات

4-1: الخلاصة:

شهد السودان خلال الفترة قيد الدراسة تبايناً وتعدداً في أسعار الصرف للعملة المحلية وذلك نتيجة لعدة عوامل من أهمها التقلبات في السياسات الاقتصادية والمصرفية المتبعة، الأوضاع السياسية للدولة وعلاقتها مع الدول الأخرى، الظروف الطبيعية، غياب سوق منظمة للنقد الأجنبي، بالإضافة إلى تراكم المديونية الخارجية خلال عقد الثمانينات والحصار الاقتصادي المفروض على السودان في عقد التسعينات. كل هذه العوامل أثرت على الأداء الاقتصادي بصورة عامة.

أما على الجانب التطبيقي فقد استعرضت الدراسة مجموعة من العوامل والمحددات التي تؤثر على سعر الصرف في المدى القصير والطويل، مثل درجة الانفتاح على العالم الخارجي، مستوى النمو الاقتصادي، تباين وتعدد الشركاء التجاريين، معدلات التضخم، حجم الاحتياطيات من النقد الأجنبي، مستوى انفتاح وتدفقات راس المال. ومن أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة ما يلي:

- 1) هناك علاقة طردية بين سعر الصرف كمتغير تابع والنتاج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغير مستقل. أي أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بوحدة واحدة تصاحبها زيادة بمقدار 0.94 في سعر الصرف.
 - 2) هناك علاقة عكسية بين معدل التضخم المحلي وسعر الصرف، حيث أن ارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف.
 - 3) توجد علاقة طردية بين حجم الاحتياطيات من النقد الأجنبي وسعر الصرف، أي أن وجود احتياطيات كبيرة من النقد الأجنبي تؤدي إلى استقرار سعر الصرف.
 - 4) ساهم الانفتاح على العالم الخارجي في تخفيض سعر الصرف.
 - 5) ساهم تدهور شروط التبادل التجاري أيضاً في تخفيض سعر الصرف.
- هذا، وباستعراض العوامل التي تؤثر على سعر الصرف في المدى الطويل ودرجة تأثير كل

منها، فقد كان الأداء الفعلي لسعر الصرف وفق العرض والطلب والتطورات التي تحدث في المؤشرات الاقتصادية الأخرى كارتفاع معدل التضخم الذي عقد عملية تحديد سعر الصرف في المدى الطويل. وعلى عكس ذلك فإن تحديد سعر الصرف يمكن ان يكون في المدى القصير والمتوسط. وعليه نطرح التوصيات التالية والتي قد تساعد معدي السياسات في تحديد سعر الصرف والمحافظة على استقراره.

4-2: التوصيات؛

1) العمل على زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني بالتركيز على المشروعات المتخصصة في إنتاج الصادرات الأخرى غير البترولية، إضافة لضرورة النظر في إمكانية زيادة الصادرات البترولية، وذلك لتدعيم عملية تكوين احتياطي النقد الأجنبي لمقابلة الواردات واستخدامه في إدارة السياسة النقدية والمحافظة على استقرار سعر الصرف وفق المعطيات الاقتصادية.

2) الاستمرار في سياسة المحافظة على سعر الصرف المرن المدار وفق آليات السوق وإدخال آلية للتنبؤ على المدى المتوسط.

3) بذل المزيد من الجهود نحو تنظيم وتوحيد سوق النقد الأجنبي وتبسيط الإجراءات المتعلقة بحيازة وتداول النقد الأجنبي فيما يتعلق بحركة الصادرات والواردات، وذلك تجنباً لوجود سوق موازي للمضاربة في أسعار العملات، بالإضافة إلى توسيع مجال استخدامات المصارف والصرافات من النقد الأجنبي بإدخال المزيد من العمليات والأنشطة التي لا تقوم بتغطيتها لتقليل حجم السوق الموازي.

4) العمل على تطوير سوق الخرطوم للأوراق المالية وابتكار المزيد من الأدوات المالية والنقدية التي تساهم في عملية الإصلاح المالي والنقدي، وذلك من خلال انتهاج سياسات مالية ونقدية سليمة وفعالة من شأنها تخفيض عجز الموازنة العامة وتقليل حجم الدين العام. مما يساهم ذلك في استقرار سعر الصرف في المدى المتوسط.

5) السعي نحو تحقيق مرونة أكبر في سعر الصرف، من خلال النماذج الكمية التي تعتمد على المؤشرات الاقتصادية ذات الأثر المباشر عليه والابتعاد بقدر الإمكان عن القرارات الإدارية لتحديد سعر الصرف.

المصادر والمراجع:

1. مجلة التمويل والتنمية. صندوق النقد الدولي، عددي مارس 1993م ومارس 1996م.
2. مجلة المصرف. العددين 15 و21 بنك السودان، يونيو 1998م ويونيو 1999م
3. التقارير السنوية لبنك السودان لسنوات مختلفة.
4. بيانات وإحصائيات مختلفة. إدارة الإحصاء، بنك السودان.
5. د. علي توفيق الصادق وآخرون. نظم وسياسات أسعار الصرف، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، 2003م.

References:

- I. W.Max Corden. Exchange rate policy in .Developing Countries, IMF,1994
- II. Eatzaz Ahmed. Exchange Rate Policies. NIBF, Islam abad,1998.